

إسهام العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية الحضرية بالمغرب

أقدار أحمد*

جامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال-المغرب-

akadar.ahmed@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/06/13

تاريخ الارسال : 2022/06/02

ملخص:

تعتبر وثائق التعمير من أهم الوسائل التي تستعملها الدولة من خلال المؤسسات التابعة لها للتدخل في إنتاج وهيكلية المجال الحضري، وتشكل هذه الوثائق من خرائط وتصاميم وتقارير تهدف إلى تدبير وتخطيط وتنظيم توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والتجهيزات داخل حيز مجالي معين.

لقد شابت مسألة تدبير وهيئة المدن المغربية في العقود الأولى من استقلاله العديد من الثغرات وجعلتها تعرف العديد من المشاكل ومظاهر الأزمة، وهي إشكاليات ومظاهر ساهمت فيها وبشكل كبير طرق صياغة وثائق التعمير والتي اعتمدت في إنجازها على دراسات تقنية وإغفال تخصصات من شأنها تحليل الواقع وفهمه وربطه بمختلف التأثيرات المحلية والوطنية، وبالتالي إنجاز وثيقة متكاملة الرؤى من شأنها أن تساهم في تحقيق تنمية حضرية.

تستهدف هذه المقالة إبراز أهمية العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع، التاريخ، الجغرافيا، الاقتصاد ...) في الفهم الجيد للظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجال الحضري المراد تهيئته وفق متطلبات التعمير والتدبير العقلاني.

الكلمات المفتاحية: الاندماج الحضري - التنمية الحضرية - وثائق التعمير - التهيئة الحضرية - الإقصاء الاجتماعي.

* المؤلف المرسل: أقدار أحمد ، الإيميل : akadar.ahmed@gmail.com

مقدمة:

تمثل المدينة شكلا فريدا من الحياة الاجتماعية وترتبط ارتباطا وثيقا بالتخطيط الحضري الذي يرسم الملامح المستقبلية لها، ويرتكز هذا التخطيط على أساس الدراسات التحليلية للمعطيات الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية والعمرائية لا سيما تلك المتعلقة بالأنسجة الحضرية. وبالتالي فههدف تسيير المدينة هو تنظيم المجال الحضري بطريقة عقلانية ورشيدة ومحكمة تتلاءم مع التطورات والتحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

إن مستقبل المدينة أصبح رهين بمدى قدرتها على الاندماج بكل شرائحها الاجتماعية وذلك من خلال تلبية الحاجيات الضرورية من: السكن، البنية التحتية والتعليم... وكذلك بقدرتها على استقطاب الاستثمارات وعلى تنظيم وضبط توسعها الحضري وبالتالي تحقيق تنمية حضرية. لكن واقع حال المدن المغربية وتهيئتها شابته العديد من الثغرات وجعلتها تعرف العديد من المشاكل ومظاهر الأزمة، وهي إشكاليات ومظاهر ساهمت فيها وبشكل كبير طرق صياغة وثائق التعمير والتي اعتمدت في إنجازها على دراسات تقنية وإغفال دراسات لتخصصات في العلوم الاجتماعية من شأنها تحليل الواقع وفهمه وربطه بمختلف التأثيرات المحلية والوطنية، وبالتالي إنجاز وثيقة متكاملة الرؤى من شأنها أن تساهم في تحقيق تنمية حضرية.

المحور الأول: التخطيط الحضري والإشكاليات الحضرية.

1- لمحة تاريخية عن السياسة الحضرية العمرانية:

شهد القرن التاسع عشر بداية التخطيط الحضري بأوروبا لمواجهة المشاكل الناجمة عن تزايد أحجام المدن وأعدادها وتباين بيئاتها واحتياجات سكانها. وفي مطلع القرن 20 انتقل تطبيق تنظيم المدن إلى دول أخرى خارج أوروبا، ومنها المغرب الذي شهد أولى سياسات التخطيط الحضري مع المهندس المعماري الفرنسي هنري بروسست سنة 1917، وقد شكلت أداة فعالة لتحكم السلطات الاستعمارية في تطور المجتمع المغربي عن طريق تكييف حياة الأفراد بجعلها تستجيب لشروط الأوضاع الجديدة وعن طريق خلق محيط عمراني يؤثر باستمرار في سلوك وممارسات الأفراد والجماعات (أحمد كوال، 2012 ص 82). وهي سياسة عمرانية نهجها المستعمر من جهة لتراعي الاكراهات الموضوعية لنمط إنتاج رأسمالي، الذي ما فتى ينمو بسرعة:

شبكات الطرق، بناء المراسي إنشاء السكك الحديدية، تهيئة المناطق الصناعية وتشيد مراكز الأعمال. ومن جهة أخرى إنشاء مشروع مجتمعي طبق جزئيا في بعض المدن المغربية: الرباط، فاس، تازة، مراكش، وزان، القنيطرة (أحمد كوال، 2012 ص78).... وبعد حصوله على الاستقلال عمل المغرب على وضع مجموعة من الوثائق لتقوم بتنظيم وتهيئة مجالاته الحضرية تعرف بوثائق التعمير.

2- التخطيط الحضري من خلال وثائق التعمير:

تعتبر وثائق التعمير من أهم الوسائل التي تستعملها الدولة للتدخل في إنتاج وهيكلية المجال الحضري. وتتشكل من مجموعة من الوثائق والخرائط تهدف إلى تديير وتخطيط وتنظيم مجموعة من التوجهات التي تخص تنظيم توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والتجهيزات والبنيات التحتية والبنائيات والمجالات الخضراء، داخل حيز مجالي معين لخلق نوع من الرفاهية للسكان. والدولة هي التي تتحكم في إنجاز هذه المشاريع من خلال وثائق التعمير. وتختلف وظائف هذه وثائق حسب نوعها، فالمخطط يتميز بالبحث في أهم التوجهات العامة للتعمير والتهيئة المجالية للمدينة أو الجهة في إطار توسعها المستقبلي وفي تحديد الخطوط العريضة للمدينة.

ويعتبر تصميم التهيئة أول وثيقة قانونية تعد بمثابة تخطيط للتجهيزات العمومية كما يحدد المناطق الجديدة المفتوحة للتعمير. ويأتي تصميم التنمية لتغطية المجالات القروية ولتهيئة الانتشار المجالي للقري ولتنظيم توسع التجمعات القروية. أما تصميم التطبيق فيأتي لتغطية الفراغ الخاص بتهيئة مجال ما وتقسيمه إلى مناطق للسكن ومناطق إدارية وأخرى صناعية أو تجارية... كما يحدد المناطق التي يمنع فيها البناء.

هكذا إذا تحاول مضاين هذه الوثائق تحديد محاور تنمية المدن بدل من تحديد آفاق نموها والتفكير في وسائل التنمية الحضرية والفاعلين المساهمين فيها، وكذلك مشروع المدينة أو التجمع السكاني كمجال حيوي مشترك ما بين مختلف المدن.

3- التنمية الحضرية وواقع حال المدن المغربية.

ظهر مفهوم التنمية الحضرية انطلاقا من النصف الثاني من القرن العشرين في العديد من الدول المتقدمة، ليتطور بفعل التحولات التي أصبحت تعترى المدن على مستوى تطور وتزايد الساكنة في هذه الدول وكذلك التوسع المهم الذي عرفته الحواضر الكبرى.

إن مفهوم التنمية الحضرية يقصد به: عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية، ويتسع حجم مدنها، من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعيا واقتصاديا بالمدن، والحفاظ على هويتها وتاريخها وتطويرها على المستويات الهندسية والمعمارية والجمالية. ومن الناحية النظرية؛ فالتنمية الحضرية أداة عمل تتميز بالمرونة والنظرة الشمولية عوض النظرة القطاعية، وإنجازها يتطلب التشاور وإشراك كل الفاعلين والمهتمين بقضايا المدينة، وتخضع للتوجيهات العامة الواردة في وثائق التعمير.

إن التنمية الحضرية التي تم تحجها بالعديد من المدن المغربية تعبر بجلاء عن مقارنة قطاعية، فخلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي شرع القطاع الخاص بالمغرب في إنتاج تجمعات سكنية كحل استعجالي لتلبية النقص الحاصل على مستوى الوحدات السكنية، لكنها لم تكن تتلاءم مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لشريحة كبيرة من السكان. بالتالي ترتب عن ذلك ظهور مجموعة من الأحياء السكنية من فئة السكن الاقتصادي أو الاجتماعي بعدد من المدن ذات أحجام صغيرة وتفتقر إلى المساحات الخضراء والمرافق الترفيهية... إلخ.

4- إشكاليات التنمية الحضرية:

لم يستطع المهندسون المعماريون بلورة إطار أمثل ولم يتوصلوا بعد إلى ضبط التصميم القادر على الاستجابة للحاجيات الجديدة ولتطلعات الساكنة، وهذا لا يرجع إلى عدم كفاءةهم بقدر ما يرجع إلى إكراهات سياسية واجتماعية واقتصادية تكبلهم من كل الجوانب (أحمد كوال، 2012، ص 197). ومن أبرز إشكاليات تحقيق تنمية حضرية نجد:

أ - اختلاف المناهج المتبعة في إنجاز وثائق التعمير .

يرجع فشل المشروعات العمرانية في غالب الأحيان إلى محتوى عناصر المعرفة المسيطرة على برامج التكوين الهندسي المعماري، المعتمد أساسا على الرسم والخطوط وتقنيات البناء العصري، هناك يغيب الاهتمام بالسوسيولوجيا الحضرية، يضاف إلى ذلك نقص التجربة والاحتكاك الميداني قبل تحمل المسؤولية وانعكاس ثقافة المنتج الاجتماعي (أحمد كوال، 2012 ص 215). لهذا يمكن القول بأن المهمة الأولى المعطاة لوثائق التعمير مهمة تقنية محضة، نظرا لانحصار الاهتمام قبل كل شيء في اتجاهات التوسع الحضري، وفي الأشكال التي يجب أن يتخذها هذا التوسع، وإذا كانت مهام وثائق التعمير قد جاءت منحصرة في المظاهر الحضرية فإن ذلك يرجع إلى دور الدولة وإرادتها لذلك. ولهذا ظلت الاهتمامات المحورية للتعمير محدودة ولم ترق إلى مستوى متطلبات الحياة الحضرية وما يواكبها من تحول نوعي وكمي لحاجيات السكان وللتطورات التي يفرضها العصر.

إن تعميم أي مدينة لا ينتهي مع وضع التصاميم وقوانين التعمير وبناء تجزيئات وأحياء سكنية ووضع البرنامج الزمني لإنجازها واقتناء العقار، إذ من الضروري أن يمكن الفريق المكلف بالإنجازات العمرانية في عين المكان فيحيا حياة المدينة، ويفكر بدون انقطاع في مشاكل تطور المدينة. كما أن هذا التفكير لم يعد مهنة يقوم بها المهندسون المعماريون أو مخططو المدن وحدهم، بل أصبح عمل اجتماعي مشترك يسهم فيه كل من يعنيه أمر المجتمع الحضري مثل علماء الاجتماع، والاقتصاد

ب- مركزية التخطيط الحضري:

والتي وإن صلحت في وقت مضى كانت فيه الدولة حديثة العهد بالاستقلال وتحتاج إلى توطيد تواجدها في شتى أركان البلاد، فإن واقع الحال المتسم دوليا بالانفتاح والتشارك يفرض تجاوز منطق التسيير المبني على التمركز المكثف من جهة وعلى طغيان الهاجس الأمني من جهة أخرى (رشيد البكر، 2003 ص 199). لهذا نجد جل المدن المغربية تعاني من كثرة المشاريع العمرانية التي لا تبرح مكانها بمعنى أنها تتعثر في الطريق فرسم تصميم على الورق وإنجاز

المجسمات لا تكفي، بل ينبغي العمل على تطبيقها في الواقع العيني لأن التصاميم المرسومة على الورق شيء والحياة شيء آخر.

إن مفهوم التنمية يستلزم تحولا عميقا في الممارسات الموصوفة بالتنمية على مستوى الدولة والجماعات والأفراد (رشيد البكر، 2003 ص200)، بحيث لم يعد يتعلق الأمر بإصدار قرارات فوقية وإنزالها على مختلف المستويات الدنيا، بل وبمعالجة المشاكل انطلاقا من قاعدتها الميدانية وبالتشاور والتحاو مع الفاعلين بصفتهن المعنيين الأوائل والمباشرين.

المحور الثاني: التجديد في التخطيط الحضري من خلال الانفتاح على العلوم الاجتماعية.

1- تطور الدراسات الحضرية:

يرى كاستيل (عبد الرحمان المالكي، 2015 ص13). أن تطور الدراسات الحضرية هي نتيجة للطلب المتزايد عليها بفعل النمو الحضري وتعدد المشاكل الحضرية، وفي ذات السياق تطور التخطيط الحضري على خلفية تطور المفاهيم والقيم والمقاربات والنظريات والتطور العلمي والتكنولوجي، وقد برزت العديد من القضايا والمداخل النظرية المفسرة للحضر، وذلك طبقا لتعدد العلوم التي تهتم بدراسة الظاهرة الحضرية (سعيد ناصف، 2013 ص44)؛ كالجغرافيا، والتخطيط الحضري، والاقتصاد، والاجتماع.

فالتخطيط الحضري من التخصصات التطبيقية الأكثر تناولا بالبحث والدراسة في جميع الفروع العلمية، بالنظر الى تعقد الظواهر الحضرية وتعدد المفاهيم والآراء حول المدينة، في هذا السياق وجد علم الاجتماع الحضري نفسه مقحما في دراسة المدينة من خلال مقاربات سوسيولوجية متعددة على اعتبار أن تخطيط المدينة هو في نهاية المطاف تخطيط مادي للحياة الحضرية بشتى أشكالها ومستوياتها، وتخطيط سلوكي يعبر عن متطلبات وحاجات اجتماعية للسكان في الزمان والمكان.

ولتجاوز التعثرات التي عرفتها وتعرفها المشاريع الحضرية عملت الدولة المغربية منذ التسعينات في إعداد مراجعة العديد من مخططات التعمير وتكثيف الملتقيات العلمية التي تجمع المهندسين

والمسؤولين حول موضوع التجديد الحضري ومناهجه وعرض الاجتهادات النظرية والمدارس المختلفة التي سعت لدراسة المدينة على عدة مستويات.

2- وجهة نظر العلوم الاجتماعية للظاهرة الحضرية:

تضطلع العلوم الاجتماعية بدور محوري خصوصا على مستوى إضافة نظرة علمية إلى هدف اجتماعي ملح بما فيه الكفاية بحيث تنتظم من أجله جماعة ما (محمد بامية، 2015 ص10). فإنشاء المدينة وإعداد المساكن يقتضي موازنة مع ذلك إيجاد فضاءات مخصص للترفيه وإنشاء المدارس وتوفير الخدمات الضرورية، من مرافق صحية واجتماعية وغيرها...، بحيث لا يخلو السكن في المدينة إذ لم يكن في وسعها أن توفر لسكانتها نوعا من الأمن الجسدي والسيكولوجي الاجتماعي. لهذا فإلى جانب الدراسات التقنية والاقتصادية والتعميرية حول مشاكل تهيئة المجال بصفة عامة والمدينة بشكل خاص، هناك أعمال سوسيولوجية تتم تحت اسم الحضرية والتي تشمل من جهة الدراسات المتعلقة بسيرورة التحضر ومن جهة أخرى الأبحاث المتعلقة بسوء تنظيم الاجتماعي، التي ظلت في نفس سياق اهتمام مدرسة شيكاغو.

في تناولنا لهذا الموضوع لا بد من استحضار مساهمة مدرسة شيكاغو في شخص روبرت بارك (محمد الجوهري، 2000 ص41). الذي استخدم عدة مناهج تهم دراسة جوانب حياة المدينة، حيث صاحب نمو وتطور هذه الأخيرة بروز وظهور مشكلات اجتماعية ملحوظة كصعوبات الإسكان ومشكلات الجريمة والفروق بين الناس وفق مجال إقامتهم.

3- مساهمة العلوم الاجتماعية في حل المشكلات الحضرية:

تبنى العلوم الاجتماعية على فرضية أساسية وهي أن الواقع الاجتماعي قابل للفهم العلمي، ويعني الفهم العلمي النظر إلى الظواهر من بعد كاف يسمح للباحث أن يتحرر من سلطة المسلمات وأن يدرس الفرضيات بمنهجية أكثر موضوعية (محمد بامية، 2015 ص6). لقد أصبح لا زما أمام الضغط الديمغرافي الذي تغذيه الهجرة من القروية إلى المدينة والتهيئة مصالحة النظام الاجتماعي مع النظام المالي، من خلال إشراك المواطن في تدبير شؤون المدينة لأن إقصاء المواطن يؤدي حتما إلى نفق مسدود.

إن المدينة جسم حي ومتفاعل مع محيطه المحلي والوطني والدولي، أصبحت تواجه مجموعة من التحديات وذلك بحكم الرهانات المتعددة الكامنة وراء الظاهرة الحضرية. وكذلك بسبب قدرة هذه الظاهرة المحكوم عليها بالانتشار وبوثة أكثر سرعة مما كانت عليها في الماضي، وما يصاحب ذلك من صعوبة التأطير المواكبة ومن اختلال واضح إن على صعيد المجال أو المجتمع.

المحور الرابع: حضور الدراسات الحضرية في العلوم الاجتماعية.

1- المقاربات المفسرة للظاهرة الحضرية:

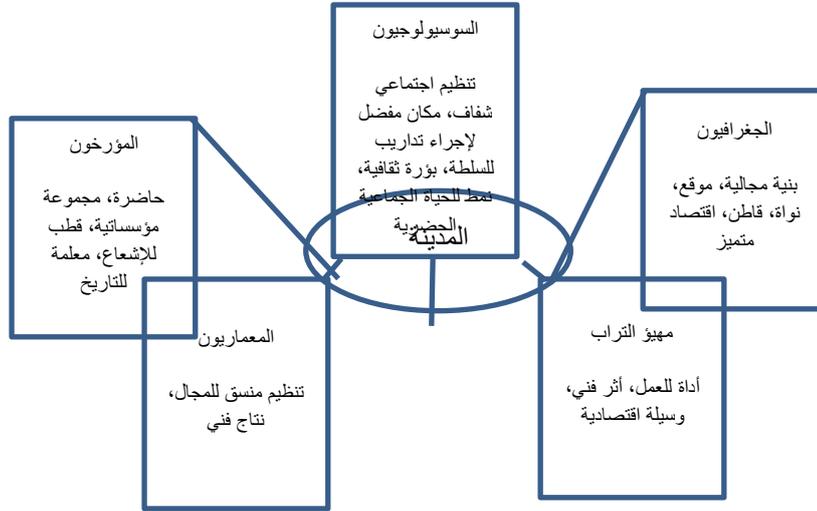
شكل موضوع الظاهرة الحضرية الخاصة الأكثر بروزا في العديد من دول العالم، وقد حظي باهتمام العديد من الباحثين كموضوع للدراسة. ونظرا لهذا الاهتمام المتعدد المشارب أصبحت التنمية الحضرية حقلًا للعديد من المقاربات والتفسيرات حاولت كل واحدة منها تفسير الظاهرة وفق معايير معينة من هذه المقاربات نجد:

المقاربة السكوسوسيوايكولوجية (محمد بالجوهري، 2000 ص 17): تركز هذه المقاربة على دراسة سلوك الافراد في المدينة وكذلك تمثلاتهم ومواقفهم وممارساتهم التي تأتي نتيجة لوجودهم في المدينة والتي تحدها هذه المدينة.

المقاربة السوسيواقتصادية: تعتبر هذه المقاربة كون المدينة نتيجة للتمفصل بين البنية الاقتصادية والبنية السياسية والبنية الأيديولوجية، أي أن المقاربة الاقتصادية تعتبر أن الأشكال المجالية؛ المدينة، السكن، وتهيئة التراب، بشكل إجمالي ليست في نهاية التحليل سوى نتيجة لتحركات الرأسمال. ينبغي اذن تحليل الأسس الاقتصادية للمجتمع والعلاقات الاجتماعية للنتائج لكي نفهم كيف تتكون المدينة وأي نوع من المدن نضع وما هو دور الفاعلين في ذلك.

المقاربة المؤسسية (محمد الجوهري، 2000 ص 19): يركز هذا الاتجاه أساسا على جعل الفاعلين في طلب إشكالية المدينة وتهيئة المجال والسكن وكونهم يتحركون وفقا لمنطقهم المؤسسي.

رسم تخطيطي رقم 1: رؤى مختلفة حول المدينة



بالرغم من تنوع المقاربات ووجود طرق للتحليل وكثرة التنظيم التي تناولت الظاهرة الحضرية، ببلدان العالم الثالث وما ترتب عنها من فوائد علمية، لم تكن كافية لإدراك الظاهرة وسبر أغوارها. إن المنحى الجديد للتنمية الحضرية يقضي ضرورة الانتقال بهذا المفهوم من النظريات والنماذج التعميمية إلى الممارسة والفعل اليومي القائم على التتبع والمشاورة والتنمية المندمجة.

2- المواضيع الأكثر تداولاً في الدوريات المحكمة.

التنمية الحضرية من القضايا المطروحة في مجلات العلوم الاجتماعية 2010-2014

المفهوم العام	الحزم المفاهيمية المتعلقة بالمفهوم العام	مستوى الاهتمام
الربيع العربي	الثمرة- الربيع العربي- الانتفاضات العربية	1
الإسلام السياسي	الإسلام السياسي- الأصولية الإسلامية- السلفية- الإخوان المسلمون- الجماعات الإسلامية- المؤسسة الدينية	2
الديمقراطية	الديمقراطية- التحول الديمقراطي- الانتخابات	3
المرأة	حقوق المرأة- مشاركة المرأة- تمكين المرأة	4
المشاركة المجتمعية	الدولة المدنية- المجتمع المدني- المشاركة المجتمعية	5
الإرهاب	الإرهاب- التنظيمات الإرهابية- الإسلاموفوبيا	6
الطائفية	الطائفية- مشكلة الأقليات- الأزمة الطائفية	7
الاستبداد	الاستبداد- التسلط- الديكتاتورية- الحكم العسكري- الفاشية السياسية	8
التمدن	التحضر- التنمية العمرانية- التمدن- التحديث- التخطيط- الرفاهية	9
الأمة	القومية العربية- الهوية الدينية- الهوية العرقية	10
العدالة الاجتماعية	حقوق الانسان- المساواة- العدالة الاجتماعية- الاستبعاد الاجتماعي	11
الشباب	حقوق الشباب- مشاركة الشباب- تمكين الشباب	12
المنظومة السياسية الكبرى	النظام العالمي- النظام الإقليمي- النظام العربي	13

الأزمة الاقتصادية العالمية - الاقتصاد السوق - الاقتصادية العالمية - الأزمة الاقتصادية	الاقتصاد	14
الثقافة العربية - التنوير - النهضة العربية	التنوير	15
الفساد السياسي - الفساد الاقتصادي - الفساد الإداري - مكافحة الفساد	الفساد	16
الدراسات النفسية - المشكلات النفسية - الصحة النفسية	النفس	17
التعليم - حق التعلم - تطوير التعليم - مجانية التعليم	التعليم	18
الصهيونية - الاحتلال - القضية الفلسطينية - الاستيطان - الاستعمار	فلسطين	19
التنمية - التنمية المستدامة - التنمية المحلية - التنمية الاقتصادية	التنمية	20
الحضارة - صراع الحضارات - حوار الحضارات	الحضارات	21
العولمة - العولمة الثقافية - العولمة الاقتصادية	العولمة	22
الليبرالية - الليبرالية الجديدة	الليبرالية	23
الأسرة - الطفولة - عمالة الأطفال - التشرد - جناح الأحداث	الأسرة	24

المصدر: محمد بامية (2015) العلوم الاجتماعية في العالم العربي أشكال الحضور، المرصد العربي للعلوم الاجتماعية. ص: 87-88.

يعكس الجدول أعلاه واقع المعالجة العلمية لظاهرة التحضر لفترة 2010-2014 في أهم المجالات العلمية، حيث أن هذه الظاهرة تأتي في المراتب المتقدمة من أصل 26 موضوع بعد كل من: الربيع العربي، الإسلام السياسي، الديمقراطية، المرأة، المشاركة المجتمعية، الإرهاب، الطائفية والاستبداد. فهذه المواضيع التي تأتي في المراتب المتقدمة تتميز بأنها ترمز إلى معضلة التغيير في

مجتمع يطمح تغيير شامل وأخص بالذكر الموضوع الذي نحن بصدد دراسته -التنمية الحضرية- لكون المدينة لم تعد تؤذي الدور الوظيفي المنوط بها، فبدل أن تكون مدينة الاندماج أصبحت مدينة الإقصاء.

3- الإقصاء والهامشية من معيقات التنمية الحضرية.

لقد شكلت ثنائية الإقصاء/الهامشية موضوعا في العلوم الاجتماعية والإنسانية، على اعتبار قدرتها على الكشف عن الفضاءات الاجتماعية التي استطاعت الدولة أن تجعل منها فضاءات منظمة أو مندججة، أو تلك التي مازالت مهمة إدماجها مطروحة على الدولة (أحمد أفدار، 2021 ص43). إن الإقصاء والهامشية مفهومان يحيلان على وقائع متقاربة فكلاهما يتقاطعان ومترابطان، فالإقصاء السوسيواقتصادي لا يمكن أن يكون إلا بوجود مجال مهمش بشكل كامل (Antoin.S.Bailly, 1995, p :110-117).. بحيث أن الكثير من المقاربات تبين أن المقصيين هم الذين يعيشون في الهامشية المجالية بالتالي يمكن محاربة الإقصاء السوسيواقتصادي بتأهيل هذه المجالات (Brahim Mrrakchi, 2019, p :147).

خاتمة:

إن صياغة وثائق التعمير تقتضي طرق عدة يجب إتباعها من أجل إنجازها، بدءا بالدراسة الميدانية لمجموعة من الإمكانيات والإكراهات والظروف العامة المحيطة بالمجال المراد تهيئته، إلى جانب دراسات يقوم بها باحثين من علماء اجتماع واقتصاديين ومهندسين معماريين وطوبوغرافيين وجغرافيين... وذلك لمعرفة كل الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية للمجال المدروس لإنجاز وثيقة متكاملة الرؤى والأهداف ولحاولة تجاوز الخلل القائم أو الاختلالات التي قد يصبح عليها المجال الحضري. إن الاقتصار على دراسة دون الدراسات الأخرى في إعداد وثائق التعمير من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على سياسة التنمية الحضرية التي تنهجها الدولة والجماعات المحلية، كما قد تعرقل العديد من البرامج التنموية الطموحة التي يراد تحقيقها على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

CONCLUSION

The formulation of construction documents requires several methods that must be followed in order to accomplish them, starting with the field study of a set of capabilities, constraints and general circumstances surrounding the field to be prepared, along with studies by researchers from sociologists, economists, architects, topographic, and geographical engineers ... in order to know all economic conditions, Social, environmental and political for the studied field to complete an integrated document of visions and goals and to try to overcome the existing imbalance or imbalances that may become the urban field. The limitation of a study without other studies in preparing construction documents would negatively affect the urban development policy pursued by the state and local groups, and many ambitious development programs that are to be achieved at the national, regional and local levels may also hinder the national, regional and local levels.

قائمة المراجع:

- أحمد أقدار ، 2021، المدينة المتوسطة: دراسة في مظاهر ومحددات الإقصاء المجالي-حالة مدينة بني ملال- أطروحة لنيل الدكتوراه في شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.
- أحمد كوال، 2012، التحضر، التحديث، الحداثة في المجتمع المغربي الحديث، إفريقيا الشرق.
- رشيد لبكر، 2003، إعداد التراب الوطني ورهان التنمية الجهوية، منشورات عكاظ.
- سعيد ناصف، 2013، علم الاجتماع الحضري: المفاهيم-القضايا-المشكلات، الطبعة الأولى، الآفاق المشرقة ناشرون.
- عبد الرحمان المالكي، 2015، الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز-فاس.
- محمد الجوهري وآخرون، 2000، دراسات في علم الاجتماع الحضري، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية.
- محمد بامية، 2015، العلوم الاجتماعية في العالم العربي أشكال الحضور، المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.

- Antoin. S. Bailly, 1995, La Marginalité une approche historique et épistémologique, université de Genève.
- Brahim M. Marrakchi, 2019, Marginalisation et exclusion à travers le modèle centre/périphérie.

Bibliography List:

- Ahmed akadar,2021, Medium city: A study in the manifestations and determinants of the field exclusion- City case Beni Mellal- A thesis for a doctorate in the Geography Division, Faculty of Arts and Humanities Beni Mellal.
- Ahmed Goual, 2012, Urbanization, modernization, modernity in modern Moroccan society, East Africa.
- Rachid Elbaker, 2003, Preparing national territory and the bet of regional development, Okaz publications.
- Said Nassif, 2013, Urban sociology: Concepts-Issues-problems, First edition, bright horizons are publishers.
- Abderrahman El Malki, 2015, Culture and the field is a study in the sociology of urbanization and migration in Morocco, the publications of sociology of social development, University Sidi Muhammad bin Abdullah Faculty of Arts and Humanities, dhar elmahraz, Fes.
- Mohammad Al -Jawhari and others, 2000, Studies in Urban Sociology, First Edition, University Knowledge House.
- Mohammad Bamiya, 2015, Social Sciences in the Arab world forms of attendance, Arab Observatory for Social Sciences.
- Antoin. S. Bailly, 1995, Marginality A historical and epistemological approach, University of Geneva.
- Brahim M. Marrakchi, 2019, Marginalization and exclusion through the center/periphery model.

**The contribution of social sciences to achieving urban development in
Morocco**

AKADAR Ahmed

Sultan Moulay Suleiman University, Faculty of Arts and Humanities,

Beni Mellal-Morocco-

akadar.ahmed@gmail.com

Abstract :

Reconstruction documents are one of the most important means used by the State through its institutions to intervene in the production and structuring of the urban area, consisting of maps, designs and reports aimed at managing, planning and regulating the distribution of population, economic activities and equipment within a particular area.

In the early decades of its independence, the issue of the management and preparation of Moroccan cities has been marred by many gaps and has made them know many problems and manifestations of the crisis, problems and manifestations that have contributed significantly to the methods of drafting reconstruction documents, which have relied on technical studies and the omission of specialties that will analyse and understand reality and link it to various local and national influences, thereby completing an integrated document of visions that will contribute to urban development.

This article aims to highlight the importance of social sciences (sociology, history, geography, economics...) in a good understanding of the economic, social and environmental conditions of the urban area to be prepared in accordance with the requirements of reconstruction and rational management.

Keywords : Urban integration - urban development - reconstruction documents - urbanization - social exclusion.